Distribution: Restricted EB 2004/82/R. 5 8 September 2004
Original: English البند 5 (أ)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8–9 سبتمبر/أيلول 2004

تقرير رئيس لجنة التقييم
الخاص بالدورة السابعة والثلاثين للجنة

1 – عقدت لجنة التقييم دورتها السابعة والثلاثين في 3 سبتمبر/أيلول 2004. وقد تمت تغطية البنود التالية من جدول الأعمال في هذا الاجتماع: (أ) استعراض المسودة النهائية للاقتراح الخاص بالاختصاصات المعدلة للجنة التقييم وقواعدها الإجرائية؛ (ب) الاستعراض الأولي لبرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد فيه للعام 2005؛ (ج) مناقشة التقرير السنوي الثاني عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها مترافقة باقتراح حول إعطاء أوزان ترجيحية لمعايير التقييم في الإطار المنهجي لتقييمات المشاريع؛ (د) استعراض تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم مع تعليقات مكتب التقييم؛ (هـ) مسائل أخرى: تقييم الآلية الإقراضية المرنة.

2 – وقد حضر الدورة جميع الأعضاء في لجنة التقييم باستثناء ممثل البرازيل. كما شارك فيها أيضا مراقبون من الجزائر والدانمرك والمكسيك والمملكة المتحدة. وكما جرت عليه العادة، فقد حضر مدير مكتب التقييم الدورة مع غيره من الموظفين في المكتب. أما إدارة الصندوق فقد قام بتمثيلها كلا من مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، ومدير شعبة السياسات من دائرة الشؤون الخارجية.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

استعراض المسودة النهائية لاقتراح الاختصاصات المعدلة للجنة التقييم وقواعدها الإجرائية

3 - نظرت اللجنة في مسودة الوثيقة المعدلة التي أعدها مكتب التقييم على أساس الملاحظات والتوجيهات التي أدلت بها اللجنة في دورتيها في فبراير/شباط ويوليو/تموز 2004. وكان الهدف الأساسي من إدراج هذا البند على جدول الأعمال هو تمكين اللجنة من الإدلاء بتعليقات إضافية قبل وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة.

4 - لاحظت اللجنة أن الملاحظات السابقة قد انعكست في النسخة المنقحة من الوثيقة. كما سُرت اللجنة عندما أُعلمت بإجراء مشاورات إضافية بين مكتب التقييم وإدارة الصندوق بعد دورتها المنعقدة في يوليو/تموز 2004. ولاحظت اللجنة أيضاً توافق الآراء العريض الذي أبدته الإدارة تجاه القضايا الأساسية المتضمنة في الوثيقة.

5 - أعربت اللجنة عن رضاها عن الوثيقة، التي توفر فهما أفضل لمهمة وأهداف اللجنة، وتعطي أيضا تفاصيل أكثر دقة حول *الأنماط التشغيلية العامة للجنة في المستقبل* (مثل عدد الاجتماعات، رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي، العضوية والتسيير). وقد اقترحت اللجنة عدداً من التعديلات التحريرية في الوثيقة التي ستدرج في المسودة النهائية.

6 - سيقوم مكتب التقييم بوضع اللمسات الأخيرة على وثيقة اختصاصات اللجنة والقواعد الإجرائية بالتشاور الوثيق مع رئيس لجنة التقييم، وسوف يتم إرسال هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها في دورته الثالثة والثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2004. وبغرض توفير استعراض للعمل الذي قامت به اللجنة خلال عام 2004، سيتم توفير موجز لتحديد العناصر الرئيسية المتضمنة في الاختصاصات والقواعد الإجرائية المعدلة.

استعراض أولي لبرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد فيه للعام 2005

7 - ناقشت اللجنة برنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد الخاصة به للعام 2005، الموجودة في الوثيقة EB 2004/82/R.30 التي سينظر فيها المجلس التنفيذي خلال دورته الثانية والثمانين في سبتمبر/ أيلول 2004. وهذه هي الوثيقة الثانية الخاصة ببرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد فيه التي تم إعدادها بناء على الشروط التي وضعتها سياسة التقييم في الصندوق والتي صادق عليها المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان عام 2003.

8 - وافقت اللجنة على مجالات الأولوية والاتجاهات المقترحة في برنامج عمل مكتب التقييم. وهي تتضمن: (أ) الإشراف على استكمال التقييم الخارجي المستقل للصندوق؛ (ب) القيام بتقييمات مختارة على مستوى المؤسسة وتقييمات للاستراتيجيات الإقليمية والبرامج القطرية والمشروعات وتقييمات مواضيعية؛ (ج) إجراء بعض الأعمال التقييمية المحددة المطلوبة في سياسة التقييم لعرضها على المجلس التنفيذي ولجنة التقييم؛ (د) الأنشطة المتعلقة بالتطوير المنهجي ونطاق التقييم. وقد وافقت اللجنة على الميزانية والموارد البشرية المقترحة لعام 2005.

9 - خلال الدورة أعطت اللجنة توجيهات هامة لمكتب التقييم والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند إعداد برنامج عمل وميزانية المكتب للعام 2005. فعلى سبيل المثال، وافقت اللجنة على أنه من الملائم انتظار تقرير التقييم الخارجي المستقل لاختيار موضوع التقييم على مستوى المؤسسة والذي سيبدأ في عام 2005. لأن تقرير التقييم الخارجي المستقل من شأنه أن يطرح قضايا قد تتطلب تحليلا إضافيا في المستقبل القريب وقد تستحق إدراجها في برنامج عمل المكتب

للعام 2005. كما وافقت اللجنة أيضا على سعي المكتب في الوصول إلى مجموعة التعاون في مجال التقييم التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف. وطلبت أيضا توضيحات عن مسوغات القيام بتقييمين لاستراتيجيتين إقليميتين واتفقت اللجنة على أن ذلك هو نوع جديد وهام من التقييم الذي سيقوم به مكتب التقييم للمرة الأولى لعام 2005.

10 - أرسلت اللجنة طلبا للحصول على القائمة المفصلة لأنشطة التقييم التي يخطط المكتب للقيام بها في عام 2005 في برنامج العمل الشامل وميزانية مكتب التقييم التي يتم إعدادها لدورة أكتوبر/تشرين الأول 2004 للجنة التقييم، كما تم تسليط الضوء أيضا على أهمية مناقشة عدد أكبر من التقييمات بشكل منفصل ضمن اللجنة مما يشكل أساسا لإعداد التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق. ولكن اللجنة أدركت بأنها لا تستطيع إلا أن تستعرض عددا محدودا من تقارير التقييم في أي سنة من السنوات.

11 - كما أوصت اللجنة أيضا بأنه ليس من الضروري في المستقبل إدراج معلومات عن عملية تطوير برنامج عمل المكتب وميزانيته (إشارة إلى الفقرتين 1 و2 في الوثيقة EC 2004/37/W.P.3) لأن مثل هذه المعلومات متوفرة لها في الوثيقة التي تعرض في المجلس التنفيذي للمناقشة.

12 - سعت اللجنة إلى الحصول على إيضاحات حول الميزانية المخصصة للزيارة الميدانية المخطط لها العام 2005. وقد أُعلمت اللجنة بتخصيص الأموال لهذا الغرض في ميزانية لجنة التقييم(في الجدول 1 من الملحق الثاني أي في ميزانية المكتب المعروضة على أساس النفقات)، وأن نفس المبلغ مدرج في الأموال المخصصة لأولويات مكتب التقييم لعام 2005 (الأولوية الثالثة) المعروضة في الجدول 2 من الملحق الثاني.(أي ميزانية مكتب التقييم المعروضة على أساس الأنشطة). كذلك أوضح المكتب تخصيص الأموال لتقييم استراتيجيتين إقليميتين للصندوق يخطط المكتب للقيام بهما في عام 2005، والتي حدد لهما خط منفصل في الميزانية المعروضة في الجدول 1 في الوثيقة، علما بأن نفس المبلغ مدرج تحت الأولوية الثانية لمكتب التقييم لعام 2005 في الجدول 2.

13 - بعد استعراض الوثيقة التي عرضها مكتب التقييم حول هذا الموضوع، صادقت اللجنة على اقتراح مكتب التقييم الخاص ببرنامج عمله وميزانيته لعام 2005. وقد أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بتبني هذا الاقتراح مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة في الفقرات السابقة وأي ملاحظات قد تعرضها اللجنة. وفي هذا الصدد، فقد لاحظت اللجنة أنه لا توجد أي زيادة مقترحة على متطلبات المكتب من الموارد البشرية لعام 2005 كذلك لا توجد أية زيادة بالقيم الفعلية لميزانية المكتب. وقد عبرت اللجنة عن قلقها تجاه تراجع أعداد الموظفين المزامنين المتوفرين للمكتب وما قد ينتج عن هذا التراجع من تأثير على عمل المكتب. وقد أوصت اللجنة مكتب التقييم بالتفكير في متطلباته العامة من الموارد البشرية للعام 2005، والخروج باقتراحات لإدخال تغييرات إذا كان ذلك ضروريا لتنفيذ برنامج عمله السنوي على أكمل وجه.

14 - وكما وافقت عليه اللجنة، سيقوم المكتب بإعداد اقتراح برنامج عمله وميزانيته للعام 2005 لعرضها على اللجنة للمناقشة في دورتها التالية في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وبناء عليه وحسب التعليقات والملاحظات والتوجهات التي تدلي بها اللجنة والمجلس التنفيذي، سيقوم مكتب التقييم بصياغة وثيقته النهائية ليعرضها على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2004. وحسب قرار المجلس المتخذ في أبريل/نيسان 2004، ستتم مناقشة الاقتراح النهائي لبرنامج

عمل مكتب التقييم وميزانيته للعام 2005 في دورة لجنة مراجعة الحسابات المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

مناقشة التقرير السنوي الثاني عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها مترافقا مع اقتراح لإعطاء أوزان ترجيحية لمعايير التقييم في الإطار المنهجي لتقييمات المشاريع

15 - هنأ أعضاء اللجنة مكتب التقييم على الجودة الممتازة لهذا التقرير الذي يوفر استعراضا جليا ومفصلا لأعمال التقييم في الصندوق، كما يثير عددا من القضايا الهامة للغاية. وجاءت الملاحظات والأسئلة ضمن إطارين اثنين أولهما حول القضايا المثارة (تلخصها الفقرات من 16 إلى 18) وثانيهما عن منهجية التقرير (تلخصها الفقرات من 19 إلى 24).

16 - وافقت اللجنة على أهمية القضايا التي يثيرها التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها للعام 2004، وعلى وجه التحديد حاجة الصندوق لتوضيح أهدافه في الحد من الفقر. ويتداخل هذا مع السؤال عن الميزة النسبية للصندوق وإسهامه بشكل خاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أشار بعض الأعضاء إلى وجود جدل مشابه في بعض المؤسسات المالية الدولية الأخرى مما يعتبر مظهرا صحيا. وبالطبع، فإن هذه المسائل وغيرها مما احتواه التقرير سوف تتم تغطيتها بلا شك في مناقشات التجديد السابع لموارد الصندوق.

17 - لاحظ الأعضاء بأن التقرير يتيح المجال للجدل لصالح حضور ميداني للصندوق أكثر وضوحاً وديمومة. وبطبيعة الحال، فإن هذه المسألة وغيرها من قضايا اللامركزية ذات الصلة لا يمكن تجاهلها بل لا بد من مناقشتها باستفاضة.

18 - أدركت اللجنة بأن القضايا المطروحة في المقطع الثامن تحت عنوان "ما بعد المشروع" في التقرير هي قضايا هامة. إذ أن أثر العديد من المشروعات كان محدودا بالوقت والزمان، وهنالك ضرورة لأن ينخرط الصندوق بصورة أكثر فعالية على المستوى القطري باستخدام أدوات لا علاقة لها بالمشروع مثل حوار السياسات والشراكات مع الجهات الإنمائية الأخرى. إلا أن بعض الأعضاء لاحظوا أيضا أنه في حين تشاطر بعض الوكالات الإنمائية الصندوق في هذه التجربة فيما يتعلق بالمشاريع، فإن النُّهج البديلة (مثل النُهج على المستوى القطاعي ودعم الميزانية، الخ) لها معوقاتها أيضا.وفي حين أنه يصح القول إن نهج المشروعات له ما يعيبه إلا أن تنفيذ البدائل لا يخلو من التحديات.

19 - لاحظت لجنة التقييم أن التقريرين السنويين عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها للعامين 2003 و2004 لم يعرضا بما فيه الكفاية فئة المشروعات التي صنفتها دائرة إدارة البرامج على أن أداءها "دون المستوى المطلوب". وقد تم التعبير عن وجهات نظر مختلفة فيما لو كان من الهام للمجلس استعراض الطبيعة الفرضية للتقييمات المرحلية الموجودة في سياسة التقييم والتي ربما ما كانت سببا لهذا التحيز. وشعر أحد أعضاء اللجنة بأنه وإلى المدى الذي تركز فيه التقييمات المرحلية بصورة أوتوماتيكية على مجالات ذات أولوية استثمارية عالية (مثلا مشروعات المرحلة الثانية)، فإن التحيز الملحوظ في العينة ربما لا يعد مشكلة. وأما وجه النظر البديلة فتقول بأنه، وعن طريق السماح لمثل هذا التحيز بالبقاء والاستمرار في شطب 25% أو ما يقاربها من المشاريع التي يعتبر أداؤها دون المطلوب، فإن التوجه الحالي ربما يفوت بعض الدروس الهامة المستفادة للصندوق.

20 - كذلك تمت مناقشة مسألة فيما لو كان على التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها أن يخرج بتوصيات عوضا عن مجرد تحديد "المضامين". وجاء توافق الآراء على أنه ربما كان من الصعب على هذا التقرير أن يعطي توصيات قاطعة وربما كان من المفيد لإدارة الصندوق أن تستجيب للقضايا المثارة في التقرير (كما هو الحال عليه في الوقت الحاضر بالنسبة للتوصيات الواردة في تقارير التقييم الإفرادية)، على الأقل لا بد لهذه القضايا من أن تثار ويتم الجدل حولها بصورة مفتوحة وهذا ما اقترح البعض فعله خلال حلقة تدارسية للمجلس.

21 - أدركت لجنة التقييم أن التقييم السنوي لنتائج عمليات الصندوق وأثرها لهذا العام قد حاول اختبار نظام لإعطاء أوزان ترجيحية في تجميع نتائج التقييمات بناء على طلب من المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003. ولاحظت اللجنة النتيجة التي خلص إليها التقرير بأن هذه الأوزان الترجيحية لم تحدث أي فرق يذكر. ووافقت على أن مثل هذه الأوزان الترجيحية يجب ألا تستخدم في التقارير السنوية المستقبلية.

22 - كذلك تمت مناقشة أهمية اختبار وشرح أسباب كون الأداء جيد أو متواضع. ومن الآراء المطروحة أن نجاحا بنسبة 50% في إحداث أثر مستدام قد يمكن اعتباره مقبولاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعية الصعبة والظروف التي تحيط بعمل الصندوق والمخاطر التي يتوجب عليه أخذها، أما الرأي المعارض فيقول بأنه وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهداف الصندوق، فإن حقيقة أن 50% فقط من المشاريع قد أحدثت أثراً مستداما على الفقر الريفي إنما هو أمر مثير للقلق. على أية حال ساد الاتفاق على ضرورة الوصول إلى فهم أوضح لأسباب كون الأثر المستدام للمشاريع التي يدعمها الصندوق متواضعا على الغالب.

23 - وتم ذكر الخطر الكامن في أن التقرير السنوي عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها (والتقييمات عموما)، إنما يصدر أحكاما غير عادلة على مشاريع صممت قبل سبع أو عشر سنوات على خلفية معايير أداء جديدة. وتم الاتفاق لاحقاً على أنه وبما أن المشاريع هي أداة الصندوق الرئيسية لتنفيذ سياسته واستراتيجيته، فإنه من الضروري تعديلها لتعكس التغييرات الطارئة على سياسات الصندوق وأولوياته. وبالتالي، فإن تقييما لهذه المشاريع باستخدام معايير اليوم ولو جزئياً على الأقل أمر معقول. وهذه القضية أقل أهمية بالنسبة لتقييمات البرامج القطرية لأنها تغطي مشاريع وسياسات أحدث وتمثل جزءا متزايدا في الأهمية من عمل مكتب التقييم.

24 - كذلك أثار أعضاء اللجنة الحاجة إلى: (أ) الإفصاح في التقارير السنوية المستقبلة عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها عن الفرق بين تعريف الصندوق وتعريف لجنة المساعدة الإنمائية لمفهوم "الأثر"؛ (ب) تحسين قدرات التقييم لتقدير كفاءة المشاريع، فالافتقار إلى هذه القدرات كان موضوعا تم تسليط الضوء عليه في كلا من التقريرين السنويين عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها؛ (ج) النظر في الفصل في مجال الأثر بين "الأصول المادية والمالية" إلى فئتين منفصلتين حيث إن كلا من الفئتين المنفصلتين تستحوذ على جزء كبير من تكاليف المشاريع وتخلق جملة مختلفة من القضايا المثارة؛ (د) النظر في كيفية قياس الشراكات بصورة أفضل (وليس مجرد أداء الشركاء).

استعراض تقرير رئيس الصندوق عن سير العمل في تنفيذ توصيات التقييم وما يرافقه من ملاحظات مكتب التقييم.

25 - استعرضت اللجنة هذا التقرير المعد للمرة الأولى بناء على ما نصت عليه سياسة التقييم. ولاحظت مدى الجهد المشكور الذي بذلته دائرة إدارة البرامج في تجميع هذا التقرير والإبلاغ عن سير التنفيذ لهذا العدد الكبير من توصيات

التقييم. وقد تم تأكيد فائدة هذا التقرير للمدراء في الصندوق، كما ساد الاتفاق على أنه، ولأغراض المساءلة، فمن الضروري للمؤسسة أن تمتلك مثل هذا السجل الشامل عما إذا كانت توصيات التقييمات قد تم استيعابها داخليا وكيفية إتمام ذلك.

26 - وافقت لجنة التقييم على أن توصيات التقييم لا بد وأن تكون أكثر انتقائية كما لا بد من ترشيقها في المستقبل. لأن من شأن ذلك أن يقلل من الجهود المطلوبة لتجميع هذا التقرير ويعزز من التركيز والمساءلة والشفافية. كما لاحظت اللجنة أيضا أن مقطع المقدمات الذي أعدته دائرة إدارة البرامج أسهل للقراءة وذي صلة بعمل اللجنة، وبالتالي يتوجب على دائرة إدارة البرامج في المستقبل تعزيز هذا المقطع وتسليط الضوء على القضايا واسعة النطاق التي تتم مواجهتها عند تنفيذ توصيات التقييم.

مسائل أخرى: تقييم الآلية الإقراضية المرنة

27 - أعاد مدير مكتب التقييم للأذهان بأنه وخلال دورته السادسة والسبعين، قرر المجلس التنفيذي أن يقوم المكتب بتقييم الآلية الإقراضية المرنة. وبهذا الصدد فقد لفت مكتب التقييم انتباه اللجنة إلى الأسباب التالية لكون القيام بتقييم مستقل لنتائج وأثر الآلية الإقراضية المرنة سابق لأوانه في مثل هذه المرحلة المبكرة من العملية:

- 3 برامج من أصل 19 برنامجاً مصادق عليه بموجب الآلية الإقراضية المرنة لم تدخل بعد حيز نفاذ المفعول؛
- الخبرة في تنفيذ برامج الآلية الإقراضية المرنة محدودة للغاية، بمعنى أن 16 برنامجا بالمتوسط لم تدخل حيز التنفيذ لأكثر من حوالي سنتين ونصف السنة، مما يعكس تجربة تنفيذية محدودة للغاية لأي نمط من أنماط البرامج أو المشاريع المنفذة بموجب الآلية الإقراضية المرنة، ويكتسب هذا المؤشر أهمية أكبر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن فترة التنفيذ لكل من هذه البرامج هي بحدود 9 إلى 11 سنة؛
- بحلول نهاية يونيو/حزيران 2004 لم تكن إلا 8 برامج من أصل 19 برنامجاً قد استكملت المرحلة الأولى من دورة الآلية الإقراضية المرنة (وهي عادة ثلاث مراحل)؛
- تعتبر معدلات الصرف في برامج الآلية الإقراضية المرنة متدنية، إذ أن متوسط الصرف في الوقت الحالي بالنسبة للبرامج الستة عشر الجارية هو بحدود 17 في المائة.

28 - وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، فقد أشار مدير مكتب التقييم على أنه من غير المنصوح به تقييم برنامج الآلية الإقراضية المرنة في هذه المرحلة لأنه ليس من المحتمل لمثل هذا التقييم أن يولد نتائج مثبتة حول النتائج والأثر مما يمكن استخدامه لاستخلاص استنتاجات معتبرة عن صحة استخدام أداة الآلية الإقراضية المرنة. ومن هنا أوصت اللجنة بتأخير هذا التقييم حتى عام 2006–2007. وأشار نائب رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج إلى أن إدارة الصندوق أيضا قد ناقشت هذه المسألة وهي تشاطر لجنة التقييم في الآراء التي توصلت إليها. وبناء على المعلومة السابقة وفي أعقاب المناقشات التي دارت في الدورة اتفقت لجنة التقييم مع مكتب التقييم على اقتراحه وأوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على تأجيل تقييم الآلية الإقراضية المرنة.

29 - قبل اختتام الدورة، وبالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة قام رئيس اللجنة بتوديع السيد برنار دو شريفل (المدير التنفيذي لبلجيكا) الذي كان عضوا في اللجنة على مدى سبعة أعوام، وقد شكر رئيس اللجنة السيد شريفل على مساهمته النشطة في مداولات اللجنة وعلى إسهاماته البناءة والثاقبة في قضايا التقييم وعمليات الصندوق على وجه العموم. ونقل رئيس اللجنة إلى السيد شريفل تمنيات اللجنة له بالتوفيق في منصبه الجديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي.